تمهيد

تماشياً مع رؤية المملكة 2030، ولتلبية أهداف برنامج تطوير القطاع المالي لرفع معدل التعاملات المالية الرقمية، فقد قامت وزارة المالية ممثلة بـ (وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات) بإطلاق مبادرة أهمية استخدام الأساليب الحديثة للصرف من العهد بالبطاقات البنكية وإدارة المصروفات بدلاً عن الأساليب التقليدية بالصرف النقدي.
وحيث إن المصرف قد قام بتطوير منتج ليخدم القطاعات الحكومية في صرف المصروفات النثرية لمنسوبيها، وذلك من خلال إصدار بطاقات بنكية تم تصميمها لغرض إدارة مصاريف العهد والنقد والنثريات والمشتريات عبر الإنترنت من خلال قنوات إلكترونية حديثة ومتقدمة تكفل تقديم خدمات مميزة ونوعية وعالمية وبما يخدم المبادرة المشار إليها أعلاه.
ولاحقاً للاجتماعات المنعقدة ما بين الطرفين لمناقشة العرض المقدم من المصرف للوزارة والذي تضمن المزايا التي يتمتع بها المنتج المشار إليه آنفاً. لذا فقد وافق الطرفان على إبرام هذه الاتفاقية ويشار إليها فيما يلي بـ «الاتفاقية» حسب البنود الواردة أدناه.
يعد التمهيد المذكور جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

مزايا المنتج

- توفر حلول بطاقات الشركات المقدمة من مصرف الراجحي أفضل قيمة للعملاء في فئتها، وعروضاً تنافسية وتجربة مميزة للعملاء طوال مشوارهم.
- تقدم الحلول مجموعة شاملة من المزايا تُتيح للعملاء الراحة، والتحكم، والأمان، والتدفق النقدي، وتوفير التكاليف لإدارة نفقاتهم النقدية الصغيرة بكفاءة أعلى.
- توفر برامج البطاقات خدمات ذات قيمة مضافة بما في ذلك التحكم والاطلاع الكامل على البطاقات والنفقات من خلال تقارير وأدوات تحليلية متقدمة.
- بوابة الشركات لإدارة البطاقات بشكل شامل، بحيث يمكن للعملاء من خلال بوابة تُعد الأفضل في فئتها، إصدار بطاقة رقمية فورية، وإعداد عناصر تحكم عبر الإنترنت فقط من خلال عدة نقرات، ونقل الأموال بسلاسة بين البطاقات، والتحكم في الوقت الفعلي عبر الإنترنت، كما تُتيح البوابة لحاملي البطاقات سهولة وصول لعرض المعاملات والرصيد والكشوفات عبر الإنترنت.
- تتيح بطاقة مدى وفيزا مسبقة الدفع للمستخدمين إدارة نفقات العمل بطريقة أكثر فعالية مع توفير ضوابط محسّنة واطلاع على الإنفاق.

الشروط والأحكام

تُصدر البطاقة/ البطاقات التجارية وفقاً لشروط وأحكام البطاقة التجارية هذه («**الشروط والأحكام**») وهي ملك لمصرف الراجحي.

1. التعريفات

يكون للمصطلحات المستخدمة في هذه الشروط والأحكام المعاني التالية:
«نموذج الطلب» يعني أي نموذج/ نماذج طلب تتعلق بالبطاقات التجارية، بما في ذلك نموذج تعيين مدير/ مدراء البرامج و / أو أي تفويض/ تفويضات للصلاحيات، حسب الاقتضاء.
«أي تي أم» تعني جهاز الصراف الآلي.
«المصرف» يعني شركة الراجحي المصرفية للاستثمار العاملة من خلال فروعها في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الشركات التابعة لها والشركات المنتسبة والزميلة.
«عملة الفاتورة» تعني العملة التي يقوم من خلالها المصرف بقيد فواتير معاملات البطاقة على حساب البطاقة التجارية المحدد في نموذج الطلب.
«فترة الفاتورة» يكون لها المعنى المحدد لها في الفقرة (1-10).
«يوم العمل» يعني اليوم الذي تفتح فيه البنوك أبوابها للعمل في المملكة العربية السعودية.
«حامل البطاقة» يعني حامل أو مستخدم معين لبطاقة تجارية مؤهلة صادرة عن المصرف وفقاً لتعليمات العميل.
«تفاصيل أمان البطاقة» تعني رقم البطاقة التجارية وأرقام التعريف الشخصية وكلمة مرور الإنترنت ورقم هوية الإنترنت وأي رقم تعريف للمستخدم.
«معاملة البطاقة» تعني أي شراء للسلع و / أو الخدمات، وجميع السحوبات النقدية أو الرسوم والتكاليف.
«السحب النقدي» تعني أي سحب نقدي أو عملات أجنبية أو تحويل يتم بناءً على طلب حامل البطاقة.
«البطاقة/ البطاقات التجارية» تعني كل أو أي نوع من أنواع البطاقات التجارية التالية الصادرة عن المصرف لحامل البطاقة وفقاً لتعليمات العميل:

اسم البطاقة	نوع البطاقة	أغراض محددة
بطاقة مدى مسبقة الدفع	بطاقة مسبقة الدفع	بطاقة مدى مسبقة الدفع لإدارة المصروفات النثرية. سيتم توجيه المعاملات المحلية عبر شبكة نظام مدى، في حين سيتم توجيه المعاملات الدولية عبر شبكة نظام فيزا
البطاقة التجارية مسبقة الدفع	بطاقة مسبقة الدفع	بطاقة تجارية مسبقة الدفع لتسهيل الإنفاق في الموقع وإدارة النفقات

«حساب/ حسابات البطاقة التجارية» يعني الحساب المعين من قبل المصرف للعميل والذي بموجبه يتم إصدار جميع البطاقات التجارية لموظفي العميل، وفقاً لتعليمات العميل.
«بوابة البطاقة التجارية» تعني نظام الإنترنت المقدم للعملاء، كما هو موضح بالتفصيل في دليل المنتج.
«العميل» يعني اسم الجهة أو الشركة (بصفتها مقدم طلب للبطاقة/ البطاقات التجارية) وفق ما هو محدد في نموذج الطلب.
«ميزات البطاقة التجارية» تعني أي ميزة عامة للمنتج (بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، مزايا السفر والتأمين والعروض الخاصة والعروض الترويجية) والتي يقدمها أو يتيحها المصرف لحامل البطاقة، من وقت لآخر، بالتزامن مع استخدام حامل البطاقة للبطاقة التجارية.
«شروط الاستخدام» تعني أي تعليمات تصدر عن المصرف من وقت لآخر وتنطبق على استخدام بطاقة تجارية ذات صلة، لكل حامل بطاقة يتم إصدار البطاقة له.
«تفويض الصلاحيات» يعني أن يقوم العميل بتفويض أحد الأفراد بأعمال محددة ومحدودة تتعلق باستخدام البطاقات التجارية من خلال استكمال نموذج تفويض الصلاحيات.
«معاملة العملات الأجنبية» تعني أي معاملة بعملة غير عملة الفاتورة، ما لم يوافق حامل البطاقة على تحويل العملة في نقطة البيع أو السحب ويوافق على السعر في ذلك الوقت.
«الحساب المعين» يعني الحساب المصرفي للعميل أو حساب حامل البطاقة لدى المصرف والذي ينطوي على أرصدة مدينة مستحقة لتسوية مدفوعات البطاقات التجارية، إذا اختار العميل ذلك.
«رقم التعريف الشخصي» يعني رقم التعريف الشخصي الصادر مع كل بطاقة تجارية.
«دليل المنتج» يعني أي مواد تسويقية أو دليل تكميلي أو أي مستندات أخرى قد يصدرها المصرف فيما يتعلق بالبطاقات التجارية، بما في ذلك بوابة البطاقات التجارية.
«مدير البرامج» يعني أي شخص يُعين للمصرف ويُصرح له كتابة من قبل العميل لتقديم تعليمات للمصرف من خلال بوابة البطاقة التجارية فيما يتعلق بطلب وإصدار وتجديد بعض البطاقات التجارية، على النحو الذي يُحدد في نموذج الطلب ويوصف تفصيلاً في دليل المنتج.
«ساما» يعني البنك المركزي السعودي.
«الجهة القضائية المختصة» تعني ذات اختصاص قضائي في المملكة العربية السعودية.
«جدول الرسوم» يعني الجدول الذي يضعه المصرف بشأن رسوم وأتعاب الخدمات المصرفية الخاصة بالشركات والمرفق بهذا الملحق (1) (جدول الرسوم). ويجوز للمصرف أن يعدل أو يغير هذا الجدول، من وقت لآخر، كما يمكن الحصول على نسخة محدثة

من هذا الجدول من فروع المصرف المعنية بأمور الشركات.
«المعاملة غير المصرح بها» تعني أي استخدام للبطاقة التجارية من قبل شخص آخر غير حامل البطاقة، في حال لا يتمتع ذلك الشخص بسلطة فعلية أو ضمنية أو ظاهرية لمثل ذلك الاستخدام ولا يحصل حامل البطاقة أو العميل على أي منفعة من وراء ذلك الاستخدام.

2. إصدار البطاقات التجارية

2-1 حيثما ينطبق ذلك، سوف يقوم المصرف بإصدار بطاقات تجارية وتجديدها واستبدالها، ما لم يتم إلغاؤها، وإن كان ذلك مطلوباً ومناسباً لنوع البطاقة التجارية، فسيصدر رقم تعريف شخصي لكل حامل بطاقة، ما لم يعترض المصرف على ذلك أو يرفضه، وهو ما يجوز له القيام به وفق تقديره. ويخضع إصدار البطاقات التجارية لما يلي:

أ) تصريح العميل لكل حامل بطاقة مقترح باستلام واستخدام البطاقة التجارية؛ و

ب) التزام العميل بإجراءات فتح الحساب المصرفي السارية من وقت لآخر.

2-2 المصرف غير مسؤول تجاه العميل عن:

أ) التأكد من امتثال حاملي البطاقات ومديري البرامج لشروط الاستخدام أو دليل المنتج أو أي تغيير أو ملحق لهما؛

ب) التأكد من استخدام البطاقة التجارية لأغراض الأعمال التجارية للعميل؛ أو

ت) مراجعة أو مراقبة أو التحقيق في استخدام البطاقة التجارية.

2-3 يحتفظ المصرف بحساب البطاقة التجارية باسم العميل للاحتفاظ فيه بحسابات منفصلة لكل بطاقة تجارية بحيث تُخصم من كل حساب قيمة جميع معاملات البطاقة وأي التزامات أخرى يتحملها حامل البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام وأي خسارة يتكبدها المصرف نتيجة استخدام البطاقة التجارية أو رقم البطاقة التجارية تُضاف إليه قيمة القسائم الائتمانية الصادرة فيما يتعلق بالبطاقة التجارية.

3. استخدام حساب البطاقة التجارية والموافقة على المعاملات

3-1 يحظر على حامل البطاقة استخدام البطاقة التجارية لأي غرض غير قانوني، بما في ذلك شراء سلع أو خدمات غير قانونية في المملكة العربية السعودية أو في أي مكان آخر أو محظورة بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية. فإذا أجرى حامل البطاقة عملية شراء غير قانونية أو محظورة، جاز للمصرف إلغاء البطاقة التجارية على الفور، كما له إبلاغ السلطات المختصة بشأن أعمال حامل البطاقة. كما يكون العميل مسؤولاً عن أي استخدام غير قانوني وقد يُطلب منه تعويض المصرف أو فيزا عن أي مبلغ تكبده المصرف أو تكبدوه هم، نتيجة لاستخدام البطاقة التجارية.

3-2 حيثما ينطبق ذلك، يجب على حامل البطاقة توقيع قسيمة مبيعات أو قسيمة سحب نقدي أو كوبونات طلبات بالبريد بمجرد استخدام البطاقة التجارية مع الاحتفاظ بنسخة منها. ويجوز تقديم نسخ من قسائم المبيعات أو قسائم السحب النقدي وفقاً لتقدير المصرف المطلق. وقد يستغرق توفير نسخة من قسيمة المبيعات ما لا يقل عن خمسة وأربعين (45) يوم عمل بعد طلب العميل الخطي للمصرف. وفي حالة عدم قيام حامل البطاقة بالتوقيع على قسائم المبيعات أو قسائم السحوبات النقدية أو كوبونات الطلبات بالبريد، فإن ذلك لن يعفي العميل من مسؤوليته تجاه المصرف فيما يتعلق بذلك.

3-3 سيُطلب من حامل البطاقة، بالنسبة لكل بطاقة تجارية مجهزة بشريحة، استخدام رقم التعريف الشخصي الصادر لتلك البطاقة التجارية، بدل التوقيع للموافقة على المعاملة في أجهزة نقاط البيع المجهزة بالشريحة.

3-4 تأخذ عملية اعتماد المصرف في الاعتبار المعاملات المعتمدة ولكن غير المطبقة بعد على حساب البطاقة التجارية.

3-5 يكون المصرف مسؤولاً عن التنفيذ السليم للدفع إلى المستفيد، شرط أن يكون حامل البطاقة قد أجاز المعاملة بشكل صحيح.

3-6 عندما يجيز حامل البطاقة معاملة محددة دون تحديد مبلغ المعاملة عند منحه الموافقة، وإذا كان مبلغ تلك المعاملة المحددة أعلى بشكل غير متوقع مما يمكن توقعه بشكل معقول في ظل هذه الظروف، فسوف يتحرى المصرف هذا الأمر، وإذا لزم الأمر، سيسترد المبلغ وينفذ المعاملة على النحو الذي وافق عليه أصلاً حامل البطاقة.

3-7 يُعد سجل المصرف للمعاملات التي تتم معالجتها باستخدام البطاقة التجارية في أجهزة الصراف الآلي نهائياً وملزماً لجميع الأغراض. وإذا رغب العميل في الاعتراض على معاملة جهاز الصراف الآلي، وجب عليه الاتصال بالمصرف خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ آخر كشف حساب للبطاقة التجارية.

3-8 لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن أي عطل / خلل في البطاقة التجارية أو جهاز الصراف الآلي فيما ينشأ عن خطأ حامل البطاقة، أو نقص الأموال مؤقتاً في هذه الأجهزة، أو بأي طريقة أخرى.

3-9 يمكن لحامل البطاقة استخدام البطاقة التجارية على أجهزة الصراف الآلي التابعة لنفس الشبكات بالخارج، طالما أن هذه الأجهزة موجودة في بلدان يُسمح فيها بالسحب وفقاً لقوانين المملكة العربية السعودية، وأن هذا الاستخدام لا ينطوي على مخالفة للعقوبات المالية الدولية أو لسياسة المصرف.

3-10 عندما يُطلب من المصرف إجازة معاملة أو سحب نقدي، سيأخذ المصرف في حسبانه أي معاملات أخرى أو سحوبات نقدية سبق خصمها من حساب البطاقة التجارية ذي الصلة أو من أي حساب بطاقة تجارية آخر مفتوح بموجب هذه الشروط والأحكام، سواء أُنجزت تلك المعاملة أو لم تُنجز، مما قد يؤدي إلى رفض المعاملة أو السحب النقدي المنوه عنه. ويجوز للمصرف رفض الموافقة على استخدام البطاقة التجارية، إذا رأى في ذلك سوء استخدام أو سوء استخدام محتمل للبطاقة التجارية أو لحساب البطاقة التجارية. وكجزء من عملية اتخاذ القرار وفي محاولة منه لتقليل إساءة استخدام البطاقات، قد يحيل المصرف طلب الموافقة مرة أخرى إلى المورّد للحصول على مزيد من المعلومات. وقد يؤدي ذلك إلى مطالبة حامل البطاقة بتقديم وسائل تعريف إضافية. كما يجوز أن يتم ذلك على أساس عشوائي لأغراض مكافحة الاحتيال.

3-11 عند إجراء معاملة بطاقة على الإنترنت مع المنظمات المشاركة المعينة (المصممة لمكافحة الاحتيال)، قد تتم دعوة حامل البطاقة للتسجيل في هذه الخدمة. وإذا لم يقم حامل البطاقة بذلك كجزء من إجراءات مكافحة الاحتيال الخاصة بالمصرف، يجوز للمصرف عدم التصريح له بإجراء معاملات إنترنت أخرى مع المنظمات المشاركة.

3-12 يجب على العميل إخطار المصرف على الفور كتابياً بأي تغييرات في عنوانه البريدي وأرقام هواتفه وعناوين البريد الإلكتروني الخاصة به.

3-13 يُعد أي إشعار يقدمه المصرف فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام أنه مسلّم للعميل بعد مرور خمسة (5) أيام عمل على إرساله من قبل المصرف إلى آخر عنوان للعميل تم إخطاره كتابياً للمصرف.

3-14 لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي فعل أو إغفال من قبل التاجر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، رفض التاجر قبول البطاقة التجارية أو أي عيب أو نقص في أي سلع أو خدمات مقدمة. ولن يُعفى العميل من موجب دفع المبلغ المتكبّد بموجب هذه الاتفاقية للمصرف دون استقطاع، في حالة وجود أي مطالبة أو نزاع من حامل البطاقة ضد التاجر أو معه.

3-15 يُعتبر أي طلب يصدره حامل البطاقة للتاجر عن طريق البريد أو الهاتف أو البريد الإلكتروني لتوريد السلع و/ أو الخدمات التي سيتم قيدها على البطاقة التجارية بمثابة تفويض للتاجر لإصدار سند مبيعات بالمبلغ الذي سيتم قيده وإقراراً بأن سند المبيعات، إذا تم ختمه بعبارة «طلب بريدي» أو «طلب عبر الهاتف» أو «طلب عبر البريد الإلكتروني»، حسب الحالة، يجب أن يُعامل على أنه موقع حسب الأصول من قبل حامل البطاقة.

3-16 سيتم قيد مبلغ أي عملية شراء أو سحب نقدي يتم إجراؤها باستخدام البطاقة التجارية على حساب البطاقة التجارية. وفي حالة إلغاء أي عملية شراء لاحقاً، فإنه لن يتم رد الأموال في حساب البطاقة التجارية إلا بعد استلام المصرف للمبلغ المسترد من الطرف الثالث.

3-17 يكون أي رد أو عكس لمبلغ معاملة بطاقة بغير عملة الفاتورة خاضعاً لسعر الصرف مقابل عملة الفاتورة على النحو

المعمول به لدى المصرف عند رد ذلك المبلغ أو عكسه للبطاقة التجارية. وتخضع أي عمليات رد أو عكس مبالغ بموجب معاملة البطاقة لرسوم الخدمة.

4. **المعاملات غير المصرح بها**

4-1 يجب الإبلاغ عن فقدان أو سرقة البطاقة/ البطاقات التجارية إلى مكتب المساعدة بالمصرف فور اكتشافها من قبل حامل البطاقة أو أي شخص لديه تفويض للصلاحيات.

4-2 ينبغي على العميل وحامل البطاقة التعاون مع المصرف والشرطة فيما يتعلق بالبطاقات التجارية المفقودة أو المسروقة، والتحقيق في أي معاملات غير مصرح بها. وإذا طُلب من العميل أو حامل البطاقة الإبلاغ عن المعاملات غير المصرح بها للشرطة، وجب القيام بذلك على الفور وفي أي حال خلال سبعة (7) أيام من ذلك الطلب. وفي حالة عثور العميل أو حامل البطاقة على البطاقة التجارية، فيجب عدم استخدامها وإعادتها للمصرف.

4-3 بعد استلام المصرف إشعاراً بشأن فقدان أو سرقة البطاقة/ البطاقات التجارية، لا يعود العميل مسؤولية عن المعاملات التي تُقيد على البطاقة/ البطاقات التجارية المبلّغ عنها، شريطة أن يكون حامل البطاقة قد تصرف بحسن نية وبكل العناية والاجتهاد المعقولين لحماية البطاقة / البطاقات التجارية وقام بالإبلاغ الفوري عن فقدانها للمصرف على النحو الذي يحدده المصرف وفقاً لتقديره الخاص. ويحتفظ المصرف بالحق في إلغاء البطاقة/ البطاقات التجارية بمجرد الإبلاغ عنها.

4-4 يكون العميل مسؤولاً عن السداد الكامل لأية معاملات غير مصرح بها تم إجراؤها قبل استلام المصرف للإشعار بفقدان أو سرقة البطاقة/ البطاقات التجارية.

4-5 بغض النظر عن كل ما يخالف ذلك في هذه الشروط والأحكام، وبالإضافة إلى جميع المبالغ القابلة للاسترداد وفقاً لهذه الشروط والأحكام، يكون العميل مسؤولاً عن جميع الخسائر التي يتكبدها المصرف والناشئة عن استخدام البطاقة/ البطاقات التجارية من قبل أي شخص يحصل عليها بموافقة العميل أو حامل البطاقة، أو نتيجة تصرف حامل البطاقة بطريقة احتيالية. وإذا حصل المصرف على أدلة تظهر أن المصرف ليس مسؤولاً عن أي معاملات غير مصرح بها، فسيقوم المصرف باسترداد مبلغ يعادل أي مبلغ إسترجاع من حساب البطاقة التجارية.

4-6 يجوز للمصرف، وفقاً لتقديره المطلق، الموافقة على إصدار بطاقة تجارية بديلة لأي بطاقة تجارية مفقودة أو مسروقة والتي يتم إصدارها وفقاً لنفس الشروط والأحكام الخاصة بالبطاقة التجارية الأصلية أو كما يتم تعديلها من وقت لآخر. ويحتفظ المصرف بالحق في فرض رسوم استبدال على حساب البطاقة التجارية وفق السعر المحدد في جدول الرسوم.

5. **رفض أو فسخ المعاملات**

5-1 للمصرف الحق في تقييد أو رفض معاملة على أي بطاقة تجارية وفي أي وقت. وبدون تقييد هذا الحق العام، من المرجح أن يقوم المصرف بتقييد أو رفض أي معاملة على أي بطاقة تجارية في الحالات التالية:

أ) إذا تسبب ذلك الاستخدام، أو كان سيتسبب، في مخالفة هذه الشروط والأحكام؛

ب) إذا اعتقد المصرف بوجود مخاطر كبيرة ومتزايدة بأن العميل لن يكون قادرا على الوفاء بواجبه وسداد ديونه أو ائتمانه، بما يتماشى مع هذه الشروط والأحكام؛

ت) إذا اتضح أن أيا من المعلومات المقدمة من قبل العميل غير صحيحة أو تم الاشتباه بكونها غير حقيقية أو مضللة؛

ث) إذا تم تجميد حساب العميل لدى أي من الشركات التابعة للمصرف؛

ج) في حال تلقي معلومات سلبية عن العميل من وكالة ائتمانية مرجعية؛

ح) إذا كان لدى المصرف أسباب مقنعة للشك في أن العميل أو أي حامل بطاقة قد ارتكب أو بصدد ارتكاب جريمة أو مخالفة أخرى، بما في ذلك مخالفة قوانين الجهات التنظيمية أو العقوبات الدولية أو الرشوة أو جريمة غسيل الأموال؛

خ) إذا شك المصرف في وجود احتيال أو سوء استخدام للبطاقة التجارية (وقد يُطلب من حامل البطاقة تقديم معلومات إضافية بما في ذلك إثبات هويته، عندما يُطلب من المصرف الموافقة على إجراء معاملة)؛

د) إذا كان حامل البطاقة لا يستخدم رقم التعريف الشخصي بواسطة الشريحة وبطاقة رقم التعريف الشخصي؛ أو

ذ) لأي سبب آخر يحدده المصرف.

5-2 إذا رفض المصرف أي معاملة، فسوف يقدم إخطاراً بشأن ذلك الرفض عن طريق المورّد أو بائع التجزئة أو أي منظمة أخرى يسعى حامل البطاقة إلى إجراء المعاملة معها. وإذا رفض التاجر أو الطرف الثالث قبول البطاقة التجارية، فإن المصرف غير مسؤول عن ذلك أمام العميل أو حامل البطاقة. وإذا كان لدى العميل شكوى، فيجب مناقشة ذلك مباشرة مع الطرف الثالث أو التاجر.

5-3 إذا وضع المصرف قيودا على البطاقة التجارية، فسيحاول المصرف أن يقدم إشعارا بذلك لحامل البطاقة قبل فترة مناسبة، ولكن قد تكون هناك ظروف تحول دون تمكن المصرف من تقديم ذلك الإشعار (على سبيل المثال، لأسباب تنظيمية)، وبالتالي سيتم وضع قيود على البطاقة التجارية على الفور، وفي هذه الحالة، لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي خسارة قد يتكبدها حامل البطاقة أو العميل نتيجة لهذا الإجراء.

5-4 لن يكون بإمكان حامل البطاقة إلغاء عملية شراء أو معاملة أخرى باستخدام البطاقة التجارية بعد استلام المصرف أو المدفوع لأمره (على سبيل المثال، بائع التجزئة أو المورّد) موافقة على تلك العملية أو المعاملة. وسيقيد المصرف مبلغ الاسترداد لحساب البطاقة التجارية، فقط إذا قام المدفوع لأمره بردّ المبلغ للمصرف. ويجوز للمصرف فرض جدول الرسوم ذي الصلة على مبلغ المعاملة وأي رسوم خدمة سارية قد تتضمن رسوم صرف أجنبي، إذا لم تتم المعاملة بعملة الفاتورة.

5-5 في حالة رفض المصرف لمعاملة ما وعدم إبلاغ حامل البطاقة بذلك وقت رفض المعاملة، يمكن لحامل البطاقة طلب تفاصيل الرفض عن طريق الاتصال بمكتب المساعدة أو مركز الاتصال بالمصرف.

6. **حماية البطاقة التجارية وحساب البطاقة التجارية**

6-1 على الشركة وحاملي البطاقات اتخاذ كافة الاحتياطات المناسبة لمنع إساءة استخدام البطاقة التجارية أو التفاصيل الأمنية للبطاقة أو استخدامها بطريقة تنطوي على الاحتيال والغش.

6-2 في حالة فقدان البطاقة التجارية أو سرقتها أو في حال تعرضها لإساءة استخدام لأي سبب، فينبغي على العميل أو حامل البطاقة اتباع قنوات خدمة الشركات (بما في ذلك مركز الاتصال ومكتب المساعدة ومدير العلاقات ومدير البرامج والفرع ذي الصلة التابع للمصرف) لإبلاغهم على الفور بفقدان البطاقة التجارية أو سرقتها أو إساءة استخدامها.

6-3 يجب إتلاف البطاقات التجارية أو قطعها لنصفين أو إعادتها على الفور إذا طلب المصرف ذلك من العميل أو حامل البطاقة.

7. **الرسوم والمصاريف**

7-1 يجب على العميل أن يدفع للمصرف الرسوم والتكاليف والمصاريف والمصروفات المتعلقة باستخدام البطاقات التجارية. وستكون هذه المبالغ بمثابة الرسوم والتكاليف النموذجية للمصرف كما هي مبينة في جدول الرسوم، ما لم يوافق المصرف بشكل منفصل على رسوم وتكاليف أخرى مع العميل. وما لم يُنص على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا البند لا تشمل ضريبة القيمة المضافة أو المبيعات أو الاستخدام أو السلع والخدمات أو الأعمال أو الطوابع أو أي ضرائب أو رسوم مماثلة قد تكون سارية، حيث سيتم تطبيق جميع هذه الضرائب أو الرسوم وفقاً للتشريعات المعمول بها، وسيصدر المصرف فواتير صالحة أو مستندات أخرى حسب الاقتضاء. ويجب أن تُسدد جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا البند صافية وخالية من أي خصم أو اقتطاع بسبب أو لحساب الضريبة أو المقاصة أو المطالبات المضادة أو الرسوم الأخرى بحيث يتلقى المصرف هذه المبالغ بالكامل. وإذا كان القانون يقتضي إجراء خصم أو اقتطاع بخصوص الضريبة أو لحسابها، فيجب عندئذ زيادة المبلغ المسدد بحيث يساوي، بعد إجراء ذلك الخصم أو الاقتطاع، مبلغاً مساوياً للمبلغ الذي كان سوف يُسدد، لو لم يقتضِ الأمر

إجراء مثل ذلك الخصم أو الاقتطاع. ويجب على العميل إجراء أي دفعة مطلوبة فيما يتعلق بهذا الخصم أو الاقتطاع الضريبي ضمن المهلة التي يجيزها القانون.

7-2 يوافق العميل ويؤكد على أنه يجوز للمصرف تعديل جدول الرسوم من خلال:

أ) نشر نسخة من هذه التعديلات (أو الإصدار الجديد) على موقع المصرف الإلكتروني؛ أو

ب) إرسال نسخة من التعديل المقترح (أو الإصدار الجديد) إلى العميل عن طريق البريد العادي أو الإلكتروني، على أن تصبح هذه التعديلات (أو الإصدار الجديد) لجدول الرسوم سارية المفعول في تاريخ يقع ثلاثين (30) يوماً بعد ذلك إرسال أو نشر (حسب مقتضى الحال) إشعار التعديلات أو الإصدار الجديد (حسب مقتضى الحال).

7-3 يوافق العميل ويؤكد على أن المصرف غير ملزم بتزويد العميل بأي إشعار آخر (أو طلب أي موافقة إضافية من العميل) لإجراء تعديلات أو إصدارات جديدة على جدول الرسوم.

7-4 يوافق العميل ويؤكد بموجبه على أنه يجوز للمصرف خصم أي رسوم وتكاليف وأجور ومصروفات مستحقة على العميل من أي حساب يحدده العميل لهذه الأغراض و/ أو أي حساب/ حسابات أخرى يحتفظ بها العميل لدى المصرف. وإذا لم يقم العميل بدفع أي مبلغ مستحق عليه بموجب هذه الشروط والأحكام عند استحقاقه، يجب على العميل حينئذ، وإلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به، أن يدفع للمصرف التكاليف الفعلية التي دفعها المصرف لجهات خارجية (غير مملوكة له) لتحصيل تلك المبالغ المتأخرة، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

7-5 يتم تحويل معاملات العملات الأجنبية (بخلاف معاملات أجهزة الصراف الآلي) إلى عملة الفاتورة بواسطة نظام البطاقة، وذلك باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في يوم إجراء ذلك التحويل (وقد ينطوي الأمر على تحويل المبلغ أولاً إلى الدولار الأمريكي). بالإضافة إلى تحويل سعر الصرف هذا، سيقوم المصرف بفرض رسوم خدمة (كنسبة مئوية من مبلغ المعاملة) على النحو المبين في جدول الرسوم.

7-6 يتولى المصرف تحويل معاملات العملات الأجنبية التي تتم عبر أجهزة الصراف الآلي إلى عملة الفاتورة باستخدام سعر الصرف المعمول به لدى المصرف. وقد يتم تحويل معاملات البطاقة أولاً إلى الدولار الأمريكي إما عن طريق المصرف أو عن طريق نظام البطاقة باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في يوم التحويل. وعند إجراء معاملات العملات الأجنبية تلك عبر أجهزة الصراف الآلي على شبكات معينة (مثل GCC-Net)، فإنه يجوز لسلطة تنظيمية محلية إتمام ذلك التحويل وفق السعر والوقت اللذين تحددهما. وبالإضافة إلى تحويل سعر الصرف هذا، سيقوم المصرف بفرض رسوم خدمة (كنسبة مئوية من مبلغ المعاملة). وسيتم أيضاً تطبيق رسوم السحب النقدي، على النحو المبين في جدول الرسوم. وقد يطبق بعض مشغلي أجهزة الصراف الآلي رسوماً مباشرة على عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي الخاصة بهم، شريطة أن يتم الإبلاغ بذلك وقبوله على الشاشة في وقت السحب.

7-7 يحق لحامل البطاقة (وفقاً للحدود التي يضعها المصرف) استخدام بطاقة تجارية صالحة للسحب النقدي بالعملة المحلية للدولة التي تتم عملية السحب النقدي بها. وحيثما تتوفر إمكانية استخدام جهاز صراف آلي فيما يتعلق بأي بطاقة تجارية، فإنه يجوز لحامل البطاقة استخدام البطاقة التجارية للسحب النقدي (والتي سيتم قيدها على حساب البطاقة التجارية) من أي من أجهزة الصراف الآلي ضمن الشبكة العالمية لتلك الأجهزة، إضافة إلى أجهزة الصراف الآلي المشاركة ولمتصلة بشبكات نظام البطاقات التجارية الدولية أو أي جهاز صراف آلي آخر، طبقا لما يتم الإخطار به من وقت إلى آخر.

7-8 سيتم فرض رسوم على بعض معاملات البطاقة كما لو كانت هذه المعاملات بمثابة سحب نقدي، بما في ذلك عمليات الشراء في مكاتب الصرافة أو أي عملية شراء لعملة أجنبية أو أي معاملة أخرى تُصنف من قبلنا على أنها معاملة بطاقة وتُفرض عليها الرسوم نتيجة لذلك، كما لو كانت نقداً.

7-9 سيقوم المصرف بفرض رسوم على كل عملية سحب نقدي على النحو المبين في جدول الرسوم.

8. **المدفوعات**

8-1 يقوم المصرف، شهرياً، بإرسال كشف حساب البطاقة التجارية إلى العميل والذي يتضمن تفاصيل كافة معاملات البطاقة المنفذة خلال الشهر التقويمي السابق («فترة الفاتورة») وإجمالي المبلغ المستحق في ذلك الوقت («المبلغ المستحق») بخصوص كل بطاقة تجارية والتاريخ المحدد لتسوية حساب البطاقة التجارية («تاريخ استحقاق الدفع»). وفي حال عدم إجراء معاملات بطاقة خلال فترة الفاتورة، فإن المصرف لن يرسل للعميل كشفاً عن تلك الفترة.

8-2 لا يتم اعتماد المدفوعات التي يقوم بها العميل إلا عندما يتسلمها المصرف في شكل مبالغ متاحة للسحب.

8-3 يجوز للمصرف السماح لأطراف ثالثة بإجراء مدفوعات لحساب البطاقة التجارية.

8-4 يتم تسوية وتسديد المدفوعات المتعلقة بجميع البطاقات التجارية مسبقة الدفع بالكامل في كل تاريخ دفع معمول به. كما يستخدم المصرف مدفوعات العميل على فئات الأرصدة بالترتيب التالي:

أ) الرسوم والمصاريف.

ب) السحوبات النقدية.

ت) المشتريات.

8-5 إذا لم يقم العميل بسداد المبالغ والرسوم المستحقة بحلول تاريخ استحقاق السداد، فسيكون العميل مسؤولاً عن دفع تلك المبالغ والرسوم إلى المصرف فوراً.

8-6 إذا لم يقم العميل بسداد كل المبلغ المستحق في أو قبل نهاية فترة الفاتورة، فسيستمر المصرف في تحصيل الرسوم والنفقات المطبقة، على النحو المبين في جدول الرسوم، وذلك من تاريخ العملية حتى السداد بالكامل.

8-7 سيتم تحصيل الرسوم على السحوبات النقدية والمشتريات بالسعر الموضح في جدول الرسوم.

8-8 عند إجراء الدفع المسبق لرصيد البطاقة بموجب شيك، يتعين على العميل إتاحة مدة خمسة (5) أيام عمل لإجراء المقاصة للشيك وإيداع المبلغ في حساب البطاقة التجارية. وفي حال تم رفض أي عملية دفع بموجب شيك في وقت لاحق، فسوف ينتج عن ذلك رسوم معينة، كما هو موضح في جدول الرسوم.

8-9 إذا لم يوافق العميل على أي رسوم أو أي مبالغ أو معاملات أخرى واردة بالكشف الشهري يجب إشعار المصرف بذلك خلال ثلاثين (30) يوما من تاريخ الكشف، وإلا فلن يحق للعميل الاستعلام عن تلك الرسوم أو المعاملة.

9. **إلغاء البطاقة التجارية وإنهاء الشروط والأحكام**

9-1 تبقى البطاقات التجارية ملكا للمصرف، ويجوز للمصرف تعليق أو إلغاء البطاقة التجارية أو حساب البطاقة التجارية، في أي وقت ولأي سبب، بدون إشعار مسبق، ولكن على المصرف في هذه الحالة إشعار العميل بذلك التعليق أو الإلغاء في أسرع وقت ممكن.

9-2 يقوم المصرف بإلغاء البطاقة التجارية:

أ) عند استلام طلب كتابي من العميل؛ أو

ب) بناء على اتصال لمكتب المساعدة أو مركز الاتصال بالمصرف من العميل أو حامل البطاقة أو أي شخص لديه تفويض للصلاحيات، يطلب فيه إلغاء البطاقة التجارية.

10. **عواقب إلغاء البطاقة التجارية**

عند إلغاء البطاقة التجارية:

أ) تصبح جميع المبالغ المستحقة على البطاقة التجارية مستحقة وواجبة السداد على الفور من قبل العميل؛

ب) يكون العميل مسؤولاً عن جميع رسوم التكاليف والمصاريف التي يتكبدها المصرف لاسترداد أي مبالغ مستحقة، بما فيها أتعاب المحاماة، وذلك على أساس التعويض الكامل؛

ت) لا يجوز أن يمس إنهاء الشروط والأحكام بأي مطالبات أو حقوق تصرف كانت مكفولة لأي طرف قبل ذلك الإنهاء؛ و

ث) يستمر تطبيق أحكام هذه الشروط والأحكام فيما يتعلق بجميع المبالغ المستحقة من أي من الطرفين للطرف الآخر حتى يتم دفعها بالكامل.

11. **حق المقاصة**

11-1 يقوم العميل بموجبه بتفويض المصرف بأن يقوم، دون إشعار، بضم أو توحيد المبلغ المستحق على حساب البطاقة التجارية للعميل مع أي حساب آخر يحتفظ به العميل لدى المصرف وبإجراء مقاصة أو تحويل أية أموال موجودة في حسابات العميل الأخرى في أو لغرض استيفاء التزامات العميل تجاه المصرف بموجب هذه الشروط والأحكام.

11-2 يوافق العميل صراحةً على أن يكون للمصرف الحق في حجز أي ضمان نقدي مودع في الحساب الجاري / حساب الوديعة لأجل أو في أي حساب آخر للعميل لدى المصرف، أو في الودائع المحتفظ بها كضمان لإصدار البطاقات التجارية لمدة تصل إلى خمسة وأربعين (45) يوما بعد إعادة البطاقات التجارية فعليا إلى المصرف وإجراء مقاصة للمبالغ المستحقة من العميل للمصرف مقابل أي من تلك الأموال بدون إشعار للعميل.

11-3 في حالة إفلاس العميل أو تصفيته أو حجز أصوله من قبل الدائن أو في حالة إفلاس حامل البطاقة أو وفاته، فإن جميع المبالغ المستحقة ستكون مستحقة وواجبة السداد على الفور، ويلتزم العميل وحامل البطاقة بالتوقف على الفور عن استخدام هذه البطاقة/ البطاقات وإعادتها إلى المصرف ودفع أي مبلغ قد يكون مستحقاً بموجب هذه الشروط والأحكام.

12. **تفويض الصلاحيات ومديري البرامج**

12-1 يفوّض العميل المصرف بالاعتماد على والعمل وفقا لأي إشعار أو توجيه أو طلب أو أي رسالة أخرى قد تصدر أو تُعطى عبر الهاتف، ومن وقت لآخر، من حامل البطاقة أو من فرد لديه تفويض صلاحيات أو من مدير برامج، عن طريق بوابة البطاقة التجارية («**التعليمات**»)، دون أي استفسار من جانب المصرف، ويشمل ذلك، ودون الإخلال بعمومية ما تقدم، ما يتعلق بصلاحية أو هوية الشخص الذي يُصدر التعليمات أو يدعي بأنه يعطيها [عبر الهاتف]، وبغض النظر عن الظروف السائدة وقت استلام التعليمات. ويحق للمصرف معاملة التعليمات باعتبارها صادرة بتفويض كامل من قبل العميل وملزمة له، وبناء عليه، يحق للمصرف اتخاذ الخطوات اللازمة فيما يتعلق بتلك التعليمات أو استنادا إليها حسبما يراه المصرف مناسبا، سواء كانت التعليمات تشمل توجيهات بدفع الأموال أو بقيدها على إحدى الحسابات أو لإحدى الحسابات، أو تتعلق بالتصرف بأية أموال أو أسهم أو مستندات، أو تهدف إلى إلزام العميل بأية اتفاقية أو أية ترتيبات أخرى مع المصرف أو مع أي شخص آخر أو إلى إلزام العميل بأي نوع آخر من المعاملات أو الترتيبات أيا كانت، وبغض النظر عن طبيعة المعاملة أو الترتيب أو مبالغ الأموال المعنية، وبغض النظر عن أي خطأ أو التباس أو سوء فهم أو عدم وضوح في بنود تلك التعليمات. يشار إلى أن المصرف لن يكون ملزما بقبول، أو التصرف بناء على، التعليمات التي تتضمن ما يلي:

أ) تغييراً في المهمة.
ب) تغييراً في تفويض الصلاحيات.
ت) تغيير المفوض بالتوقيع.
ث) إعطاء توكيل لشخص/ كيان آخر.

12-2 في مقابل تصرف المصرف وفقاً لشروط التعليمات، يتعهد العميل بموجب هذه الاتفاقية، وبشكل غير قابل للنقض، بتعويض المصرف والاستمرار في تعويضه عن جميع الخسائر والمطالبات والدعاوى والإجراءات والطلبات والأضرار والتكاليف والمصروفات التي يتكبدها أو يتحملها المصرف، مهما كانت طبيعتها، والتي تنشأ عن التعليمات أو تتعلق بها.

13. **الإخطارات والطلبات**

عند تقديم المصرف لأي إشعار أو أي مطالبة للعميل، فسوف يُعتبر ذلك الإشعار أو تلك مطالبة على أنها مرسلة بشكل صحيح إذا تم إرسالها للعميل على عنوان الفواتير المسجل لدى المصرف.

14. **بنود عامة**

14-1 لا يجوز أن يُعتبر عدم تمكن أي طرف من ممارسة أو إنفاذ أي حق مخول له بموجب هذه الشروط والأحكام على أنه تنازل عن ذلك الحق، أو يحول دون ممارسة أو إنفاذ ذلك الحق في أي وقت أو أوقات تلي عدم تمكنه من الممارسة.

14-2 إذا كان أو تبين أو أصبح أي بند من هذه الشروط والأحكام غير قانوني أو غير صالح أو غير قابل للإنفاذ، كلياً أو جزئياً، بمقتضى أي تشريع أو قاعدة قانونية، فإن ذلك البند أو الجزء منه سيتم حذفه من هذه الأحكام والشروط ولا تتأثر قانونية أو صلاحية أو إمكانية إنفاذ باقي البنود بذلك، بأي شكل من الأشكال.

14-3 دون المساس بحق المصرف في تطبيق أي اتفاقيات و/أو مستندات سابقة تتعلق بمبالغ أخرى مستحقة الدفع للمصرف، تلغي هذه الشروط والأحكام وتحل محل أية اتفاقيات مشابهة تم إبرامها مع المصرف فيما يخص إصدار أو استخدام أي بطاقة / بطاقات تجارية حالية.

15. **التعديل والتغيير**

15-1 يحتفظ المصرف بالحق في تغيير أو تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت أو في إدخال شروط وأحكام جديدة، وبأي حال، تصبح أي تغييرات أو تعديلات سارية وملزمة للعميل بموجب إشعار مدته 30 يوماً للعميل، بأي وسيلة يراها المصرف مناسبة، بما في ذلك نشرها على موقع الويب التابع للمصرف على [● أدخل عنوان موقع الويب ذي الصلة]. وإذا كان العميل غير راغب في قبول تلك التغييرات أو التعديلات، فإنه يتعين على العميل إعادة البطاقة/البطاقات التجارية إلى المصرف لإلغائها ويكون على العميل تعويض المصرف (على الرغم من أي إنهاء لهذه الشروط والأحكام) مقابل معاملات البطاقة/البطاقات التجارية قبل إرجاع البطاقة التجارية إلى المصرف.

15-2 بصرف النظر عن الفقرة (1-17) أعلاه، يوافق العميل ويؤكد بموجبه على أنه يجوز للمصرف إجراء أي تعديلات على هذه الشروط والأحكام، دون الامتثال للفقرة (1-17) أعلاه، في حال كانت هذه التعديلات، وفقا لرأي المصرف وحده، ضرورية ومطلوبة للالتزام بأية قوانين أو أنظمة. وتصبح هذه التعديلات نافذة على الفور دون تقديم أي إشعار مسبق للعميل.

16. **القانون الواجب التطبيق**

16-1 تخضع هذه الشروط والأحكام وأي التزامات غير تعاقدية فيما ينشأ عنها أو يتعلق بها لقوانين المملكة العربية السعودية.

16-2 يخضع الأطراف للاختصاص القضائي للجهة القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية.

16-3 يوافق كل من العميل وحامل البطاقة على أنه يجوز للمصرف أن يباشر إجراءات التحصيل في أي ولاية قضائية، حسب اختياره التقديري، بما في ذلك أي ولاية قضائية قد يتخذ فيها العميل و/ أو حامل البطاقة، من وقت لآخر، محل إقامة أو سكن.

17. **معلومات العميل**

17-1 يوافق العميل، وبصورة غير قابلة للنقض، على حق المصرف في التحويل إلى أي طرف ثالث، أو التعاقد معه من الباطن، من أجل توفير أي جزء من خدماته المقدمة إلى العميل، ويشمل الطرف الثالث الشركات التابعة للمصرف، بغض النظر عن كون الطرف الثالث يمارس أو لا يمارس أعماله في ولاية قضائية أو منطقة أخرى. ويبقى المصرف مسؤولا تجاه العميل عن أية خسائر أو أضرار قابلة للاسترداد يتكبدها العميل نتيجة لإهمال أو مخالفة أو إخفاق الطرف الثالث، وعليه أن يفرض على ذلك الطرف الثالث بأن يحافظ على سرية أي من المعلومات بنفس درجة محافظة المصرف عليها.

17-2 يقوم العميل وحامل البطاقة بتخويل المصرف بالإفصاح عن معلومات حول حامل البطاقة أو حساب البطاقة التجارية الخاصة بالعميل إلى الأشخاص/الجهات التي يراها المصرف مناسبة، بما في ذلك أي شركة عضو في المصرف، أو أي جهة تنظيمية أو أي سلطة مختصة أو بنوك أو مؤسسات مالية أخرى، في حال تخلف العميل في أي وقت عن دفع المبالغ المترتبة عليه لدى استحقاقها.

17-3 تقوم بموجبه الشركة بتفويض المصرف بالحصول على المعلومات وجمعها حسب الضرورة، فيما يتعلق بالشركة، وحسابات الشركة وتسهيلاتها مع الممولين الآخرين، والشيكات الائتمانية، وذلك من خلال الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية («**سمة**»)، ومركز بيان للمعلومات الائتمانية («**بيان**») وشركة العلم لأمن المعلومات («**علم**»)، هذا بالإضافة إلى

الإفصاح عن معلومات الشركة مع سمة، وبيان، وعلم ومع أي وكالات تحصيل مرخصة منا، أو مع أي وكالة أخرى معتمدة من البنك المركزي السعودي («**ساما**»).

17-4 يحق للمصرف، وفقا لتقديره المطلق، أن يحوّل أو يبيع أو يتنازل بأي شكل، كلياً أو جزئياً، عن المبالغ المستحقة بذمة العميل، ويقوم العميل بموجبه بتفويض المصرف بتعيين وكلاء تحصيل لاسترداد المبالغ المستحقة. ويكون العميل مسؤولاً عن دفع كافة تكاليف تحصيل المبالغ المستحقة وأتعاب المحاماة والرسوم والمبالغ المستحقة، إذا أصبح من الضروري إحالة الأمر إلى وكالة تحصيل أو اتخاذ إجراءات قانونية لفرض الدفع.

18. **الشكاوى**

إذا لم يقدم المصرف مستوى الخدمة المتوقع أو إذا اعتقد العميل أو حامل البطاقة أن المصرف قد ارتكب خطأ، فيجب على العميل و / أو حامل البطاقة إخطار المصرف بذلك على الفور. وسيقوم المصرف بعد ذلك بالتحقيق في الأمور، وإذا لزم الأمر، سيعمل على تصحيح الأمور في أسرع وقت ممكن، كما وسيعمد المصرف، عند الاقتضاء، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار ذلك. ويجب على العميل و / أو حامل البطاقة السماح لمدير فرع العميل أو مدير العلاقات المصرفية أو مدير القسم المعني بأن يحظى بالفرصة الأولى للرد على أية مخاوف ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

19. **بوابة البطاقة التجارية**

19-1 لا يتحمل المصرف أي مسؤولية أو التزام عن أي خسارة أو ضرر يحدث أو يُتكبد من أي نوع فيما يتعلق ببوابة البطاقة التجارية، بما في ذلك توفر أو عدم توفر أي خدمة يتم تقديمها من خلال بوابة البطاقة التجارية أو أي أخطاء أو عدم دقة أو إغفال فيما يخص أي بيانات أو معلومات.

19-2 يجوز للمصرف، وفقاً لتقديره، تغيير مبلغ الرسوم المستحقة ذات الصلة، ولكن لن يسري أي تغيير إلا بعد إرسال إشعار بذلك للعميل وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

19-3 يوافق كل من العميل وحامل البطاقة على قيام المصرف بتقديم تفاصيل خاصة بالعميل و/ أو حامل البطاقة وبأية معاملات تتم باستخدام البطاقة التجارية لطرف ثالث لغرض توفير بوابة البطاقة التجارية، وقد يشمل ذلك معلومات يتم مشاركتها مع مزود الخدمة الخاص بنا أينما كان.

19-4 يوافق العميل على أنه يجوز تطبيق شروط وأحكام إضافية على استخدام بوابة البطاقة التجارية، حسبما هو مفصل في دليل المنتج.

20. **ميزات البطاقة التجارية**

يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف على الموقع: https://www.alrajhibank.com.sa/ar/Business/Cards، للحصول على المزيد من التفاصيل حول ميزات البطاقة التجارية المتوفرة، علماً بأن شروطاً وأحكاماً منفصلة تنطبق على ميزات البطاقة التجارية وأن المصرف قد يعدلها من وقت لآخر. لن يكون المصرف مسؤولاً عن الإقرارات أو الالتزامات المقدمة للعميل أو حامل البطاقة من أطراف ثالثة، بما في ذلك أي شركاء متحالفين لدى المصرف. وسيذكر المصرف على موقعه على الإنترنت في حالة توفير أي ميزة خاصة بالبطاقة التجارية من قبل أي طرف ثالث

بالنيابة عن العميل، أوافق / نوافق على التزام العميل بهذه الشروط والأحكام.

تم التوقيع بالنيابة عن العميل من قبل الشخص المفوض/ الأشخاص المفوضين بالتوقيع حسب الأصول
الأشخاص المفوضون بالتوقيع – المتصرفون بالتكافل/ التضامن (يرجى الحذف حسبما يقتضيه تفويض العميل)
جرى التوقيع من قبل/ لصالح العميل وبالنيابة عنه

توقيع وختم المفوضين بالتوقيع

الاسم الكامل:

الصفة:

التاريخ:

ختم العميل:

توقيع وختم المفوضين بالتوقيع

الاسم الكامل:

الصفة:

التاريخ:

ختم العميل:

الملحق (أ): جدول الرسوم

نوع الرسوم	شرح الرسوم	مبلغ الرسوم
رسوم إدارية	رسوم شهرية ثابتة تُفرض على البطاقة في تاريخ إصدار كشف حساب البطاقة.	مجاناً
رسوم الإصدار والرسوم السنوية	رسوم ثابتة تُفرض لمرة واحدة عند إصدار بطاقة جديدة أو بديلة ثم تُطبق سنوياً.	مجاناً
رسوم السحب النقدي	رسوم ثابتة تُفرض على كل معاملة سحب نقدي.	مجاناً
رسوم تحويل العملة الأجنبية	رسوم بنسبة مئوية ثابتة تُفرض على المعاملات التي تُجرى بعملة غير عملة الفوترة.	2.25% من قيمة المعاملة
رسوم استبدال البطاقة	رسوم ثابتة تُفرض على كل بطاقة بديلة.	مجاناً
رسوم طلب كشف الحساب (للكشوفات التي مضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر)	رسوم ثابتة تُفرض على كل معاملة، باستثناء الحالات التي تتخلف فيها الجهة الحكومية عن السداد، وفي هذه الحالة سيتم التنازل عن الرسوم حتى بالنسبة للكشوفات التي مضى عليها أكثر من عام.	مجاناً
رسوم الاستعلام عن الرصيد	رسوم ثابتة تُفرض لكل معاملة.	مجاناً
رسوم معالجة النزاع (تنطبق فقط على النزاعات غير الصحيحة)	رسوم ثابتة تُفرض لكل معاملة.	مجاناً
رسوم المدفوعات في الدول خارج المملكة العربية السعودية	رسوم ثابتة تُفرض لكل معاملة.	مجاناً

إذا تم فرض أي رسوم إضافية غير مذكورة في هذه الاتفاقية، يجب على المصرف إخطار وزارة المالية والجهة الحكومية كتابياً قبل 90 يوماً على الأقل من التنفيذ.

اسم المؤسسة المالية: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ، نوع الكيان: مصرف/مؤسسة مالية، شركة سعودية مساهمة برأس مال: 40,000,000,000.00، رقم السجل التجاري: 1010000096، الرقم الموحد]*[صندوق بريد 28 الرياض 11411 المملكة العربية السعودية، هاتف: 2116000 11 966+، العنوان الوطني: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، 8467 طريق الملك فهد-حي المروج، وحدة رقم (1)، الرياض، 12263 – 2743، الموقعالإلكتروني ,as.moc.knabihjarla.www :مرخص لها برقم الترخيص: 1420، وخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي.

Al Rajhi Banking & Investment Corp., Entity type: Bank \ Financial Institution, Saudi Joint Stock Corp. With a Capital of S.R. 40,000,000,000.00 , C.R. NO: 1010000096, P O Box: 28 Riyadh 11411 Kingdom of Saudi Arabia. Tel: +966 11 2116000, National Address: Al Rajhi Banking & Investment Corp. 8467 King Fahd Road - Al Muruj Dist, Unit No (1) Riyadh 12263 – 2743, Web: www.alrajhibank.com.sa, SAMA Lic No: 1420 It is controlled and supervised by Saudi Central Bank